

استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة في المملكة العربية السعودية حتى عام 1455 هـ

مقدم الى ندوة التعليم العالي للفتاة " الأبعاد والتطورات "

جامعة طيبة – المدينة المنورة

1431/1/20-18 هـ 2010/1/6-4 م

إعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم غنايم

أستاذ التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم

جامعة الباحة – المملكة العربية السعودية

الباحة ص.ب 1988

ملخص البحث :

حظي التعليم العالي للفتاة السعودية - وما زال - بعناية ورعاية واهتمام كبير من قبل الدولة ، في مجالات عدة من بينها القبول في مؤسسات التعليم العالي ، والأبنية التعليمية والتجهيزات ، والتمويل ، وهيئات التدريس والدراسات العليا والابتعاث ، وغير ذلك ، وأصبحت هناك جامعة تخص البنات بالمملكة هي جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض ، إضافة الى الفرص التعليمية المتاحة للفتاة في عشرين جامعة حكومية بمختلف مناطق المملكة علاوة على توفر فرص التعليم العالي الأهلي للفتاة في بعض مناطق المملكة

وفيما يتعلق بنشأة التعليم العالي للبنات ، فقد صدر الأمر الملكي الكريم رقم 842 في 1388/2/1 هـ بتشكيل لجنة من أعلى المستويات لدراسة مشروع التعليم الجامعي للبنات من جميع جوانبه ، وتحديد الخطوط العلمية لإقامته ، ووضع المشروع موضع التنفيذ ، وبدأت ثماره بافتتاح أول كلية تربية للبنات في الرياض عام 1390 هـ تتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات .

وتوالى إنشاء الكليات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي للفتاة والتي بلغت نسبة المسجلات بها حوالي 70% من مجموع المسجلين الكلي وهو 366344 طالب وطالبة عام 1423/1424 هـ

والمستقرى لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية يتضح له أنه بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل الارتفاع بمستوى الكم والكيف إلا أن هذا النوع من التعليم مازال دون الطموح المطلوب ، حيث أن هناك تحديات عديدة تواجه التعليم العالي للفتاة السعودية ، وبمواجهة هذه التحديات تتطلب استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ

وهذا الاستشراف يستدعى رسم رؤية مستقبلية للتعليم العالي للبنات بالمملكة، تتأسس على توقعات الطلب الاجتماعي على هذا التعليم والتخطيط له بحيث يرتبط بسوق العمل وحاجته الى كوادرات وطنية مؤهلة ،

حاول البحث الحالي استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية وذلك باستخدام منهج البحث الاستشرافي الذي يعتمد - غالبا - على المدخل الاستكشافي والمدخل الاستهدافي :

الاستكشافي **Exploratory Approach** ، يصور المستقبل من منظور ما يحتمل أن يكون، والاستهدافي **Normative Approach** ، يصور المستقبل من المنظور المرغوب في حدوثه .

وأخذ البحث الحالي بمدخلي الاستشراف الاستكشافي والاستهدافي ، وذلك لمحاولة استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية من خلال المحاور التالية :

- بعض مؤشرات التنمية بشكل عام

- الوضع الراهن لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية
- التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي للفتاة بالمملكة
- نواحي القوة والفرص المتاحة بالتعليم العالي للفتاة بالمملكة
- تصور مستقبلي للنهوض بالتعليم العالي للفتاة السعودية
- سيناريوهات الطلب على التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ

مقدمة :

شهد التعليم العالي في المملكة تطوراً كبيراً غير مسبوق ، وفي فترة زمنية قياسية ؛ حيث بدأ هذا التعليم عام 1369هـ بكلية واحدة هي : كلية الشريعة بمكة المكرمة ، وبعدد محدود من الطلاب لم يتجاوز خمسة عشر طالباً ، ليصل إلى عدة كليات ذات تخصصات متنوعة تنتمي إلى عدة جامعات ، موزعة على جميع أنحاء المملكة ، ويدرس بها حوالي 366 ألف طالب وطالبة عام 1424 هـ .

وقد حظى التعليم العالي للفتاة السعودية – وما زال – بعناية ورعاية واهتمام كبير من قبل الدولة ، في مجالات عدة من بينها القبول في مؤسسات التعليم العالي ، والأبنية التعليمية والتجهيزات ، والتمويل ، وهيئات التدريس والدراسات العليا والابتعاث ، وغير ذلك ، وأصبحت هناك جامعة تخص البنات بالمملكة هي جامعة الأميرقنورة بنت عبد الرحمن بالرياض ، إضافة إلى الفرص التعليمية المتاحة للفتاة في عشرين جامعة حكومية بمختلف مناطق المملكة علاوة على توفر فرص التعليم العالي الأهلى للفتاة في عدة مناطق بالمملكة .

وفيما يتعلق بنشأة التعليم العالي للبنات ، فقد صدر الأمر الملكي الكريم رقم 842 في 1388/2/1هـ بتشكيل لجنة من أعلى المستويات لدراسة مشروع التعليم الجامعي للبنات من جميع جوانبه ، وتحديد الخطوط العلمية لإقامته ، ووضع المشروع موضع التنفيذ ، وبدأت ثماره بافتتاح أول كلية تربية للبنات في الرياض عام 1390هـ تتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات .

وتوالى إنشاء الكليات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي للفتاة والتي بلغت نسبة المسجلات بها حوالي 70% من مجموع المسجلين الكلى عام 1424/1423 هـ

والمستقرىء لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية يتضح له أنه بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل الارتفاع بمستوى الكم والكيف الا أن هذا النوع من التعليم مازال شون الطموح المطلوب ، حيث أن هناك تحديات عديدة تواجه التعليم العالي للفتاة السعودية ، ومواجهة هذه التحديات تتطلب استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية .

و الدراسة الحالية محاولة لاستشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ ، وذلك باستخدام منهج البحث الاستشرافي ، وهناك مدخلان غالبا في بحوث الاستشراف هما المدخل الاستكشافي

والمدخل الاستهدافى :

أما المدخل الاستكشافى Exploratory Approach فيصور المستقبل من منظور ما يحتمل أن يكون، بينما المدخل الاستهدافى Normative Approach فيصور المستقبل من المنظور المرغوب في حدوثه

وبالنسبة لاستشراف مستقبل التعليم العالى للفتاة السعودية ، تطلب هذا النظر فى التوقعات المستقبلية المحتمل حدوثها كما يحتاج رؤية المستقبل المرغوب حدوثه . وأخذت الدراسة الحالية بمدخل الاستشراف الاستكشافى والاستهدافى .

محاور الدراسة :

- بعض مؤشرات التنمية بشكل عام
- الوضع الراهن لواقع التعليم العالى للفتاة السعودية
- التحديات الحالية والمستقبلية التى تواجه التعليم العالى للفتاة بالمملكة
- نواحى القوة والفرص المتاحة بالتعليم العالى للفتاة بالمملكة
- تصور مستقبلى للنهوض بالتعليم العالى للفتاة السعودية
- سيناريوهات الطلب على التعليم العالى للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ

أولاً : بعض مرشحات التنمية بشكل عام :

الوضع السكلى بالمملكة :

بلغ عدد سكان المملكة نحو (22.6) مليون نسمة عام 1425 هـ ، وشكّل السكان السعوديون منهم نحو (16.5) مليون نسمة، بنسبة (72.9%) من إجمالي السكان. وتشير البيانات الديموجرافية للمدة 1413-1425 هـ ، إلى سرعة النمو السكاني حيث بلغ متوسط النمو الطبيعي للسكان السعوديين (2.5%) سنوياً ويتوقع أن يرتفع عدد السكان الى حوالى 30 مليون نسمة عام 1445 هـ

الوضع التعليمى :

لقد حظي قطاع التعليم باهتمام الدولة الواسع وتم استهداف تكامل المستلزمات الضرورية للعملية التربوية من مبانٍ ومدرسين ومناهج، ونتيجة لهذا الاهتمام فقد حصل قطاع تنمية الموارد البشرية نحو

(57.1%) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية خلال خطة التنمية السابعة. ومع نهاية الخطة وصل عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم العام إلى نحو (4.6) مليون طالب وطالبة، أو بحدود (30%) من مجموع السكان، يتلقون تعليمهم في أكثر من (25) ألف مدرسة، ويقوم على تعليمهم نحو (386.2) ألف معلم ومعلمة. وتشكل الطالبات ما نسبته (48.6%) من الإجمالي. ومن مراجعة أعداد المقيدين لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي يتضح أن نسبة الإناث كانت (48%) و(50.3%) على التوالي. أما التعليم العالي (الدبلوم والجامعي والدراسات العليا) فقد تفوقت أعداد الطالبات، وبلغت نسبة الخريجات (56.5%) من الإجمالي. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة، 1329-1425 هـ

وبالنسبة للوضع التعليمي للإناث فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات مقارنة بالبنين فقد ارتفعت نسبة البنات بمراحل التعليم ومستوياته بشكل كبير، فخلال المدة (1395-1422هـ) بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد الإناث في جميع مراحل التعليم نحو (8%)، في حين بلغ للبنين (4.2%). وبالتالي فقد تم سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية

إن التغيير الإيجابي في الوضع التعليمي في الأسرة السعودية قائم ويزداد رسوخاً كما يتضح من نتائج مسح صحة الأسرة لعام 1417هـ التي تبين أن (93%) من النساء يفضلن حصول بناتهن على تعليم جامعي، في الوقت الذي بلغت نسبة من يفضلن التعليم الجامعي للأولاد (97%)،

الوضع الصحي :

يعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة أحد أفضل المؤشرات للتطور الصحي في البلدان حيث يمكن اعتماده مؤشراً لخلاصة الجهود في تطوير الوضع الصحي في البلد المعني. وقد ارتفع هذا المتوسط في المملكة من (53) عاماً في السبعينيات إلى (71.9) عاماً في عام 1424/1423هـ. ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة (71) عاماً للذكور و(73.6) للإناث. ويضع هذا المتوسط للعمر المتوقع عند الولادة المملكة في مصاف العديد من الدول المتقدمة في هذا المضمار

ونتيجة للنمو في الخدمات الصحية فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليلبلغ (73.6) عاماً، وللذكور (71) عاماً، عام 1423هـ. علماً أن إنجاز المملكة في هذا المجال يفوق المتحقق في المنطقة العربية، ويوازي المستويات التي بلغتها العديد من الدول المتقدمة. ويمكن اعتبار الارتفاع في متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد مؤشر لمجموع المنجزات في القطاع الصحي.

العمالة :

تشير بيانات خطة التنمية السابعة إلى ارتفاع حجم العمالة الكلية من (7.23) مليون عامل في عام 1420/1419 هـ إلى نحو (8.27) مليون عامل عام 1424/1423 هـ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (3.4%)، وهو ما توفرت معه حوالى مليون فرصة عمل خلال المدة نفسها. وقد شغلت العمالة الوطنية من هذه الفرص الوظيفية نحو (56.4%).

ومن حيث توزيع العمالة حسب الجنسية والجنس، فقد بلغ حجم العمالة الوطنية (3.30) مليون عامل في عام 1424/1423 هـ تشكل الإناث منها نحو (12.2%)، كما بلغ حجم العمالة الوافدة نحو (4.97) مليون عامل. ومع أن زيادة العمالة الوطنية خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة قد تجاوزت المستهدف، حيث ارتفع معدل الزيادة السنوية من (4.7%)، وهو المعدل المستهدف إلى (5.1%)، إلا أن حجم العمالة الوافدة قد ارتفع أيضاً خلال المدة نفسها بنحو (457) ألف عامل، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (2.4%)، في حين كان المستهدف لكامل زمن الخطة هو انخفاض في حجم تلك العمالة.

أما من حيث المستويات التعليمية للعمالة في المملكة، فإن حوالى 29 % من إجمالي العمالة بالمملكة هم ممن لا يحملون مؤهلات علمية (أمي، يقرأ ويكتب)، وتتركز هذه النسبة بصورة أكبر في العمالة الوافدة، إذ تصل إلى ما نسبته 42%، فيما لا تتجاوز هذه النسبة 15% لدى العمالة الوطنية. هذا من جانب، ومن جانب آخر تصل نسبة حملة الدرجة الجامعية فأعلى من إجمالي العمالة الوطنية إلى نحو 21%، فيما لا تتجاوز نسبة حملة المؤهلات نفسها من إجمالي العمالة الوافدة نحو 14%

(وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة، 1425-1329 هـ)

البطالة :

هناك اختلالات في العرض والطلب في سوق العمل ، ومن أهم تلك الاختلالات مايلي :

ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على العمالة الوافدة الناشئ عن عدم مواكبة قوة العمل

المحلية لزيادة الطلب الكلي عليها حيث تقدر فجوة الجنسية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية بنحو (1.5) ألف عامل وافد لكل ألف من العمالة الوطنية عام 1423/1424 هـ.

وقد بلغ معدل البطالة عام 1423 هـ (9.7%). وهذا المعدل يزيد بين الإناث عنه بين الذكور. كما أن معدلات البطالة عند الذكور تبلغ مداها الأعلى بين حملة الشهادة الثانوية (10.8%)، في حين تبلغ هذه النسبة عند الإناث ممن يحملن الشهادة الثانوية نحو (27.9%).

ومع تطور مراحل التنمية وانعكاس جهودها على أوضاع المرأة (وخاصة في مجال التعليم) بدأت نسبة إسهاماتها في سوق العمل بالارتفاع التدريجي. ومع عام 1423/1424 هـ ارتفعت هذه النسبة إلى (10.3%)، وبلغت نسبة الإناث (14%) من قوة العمل. وهذه النسب تبين محدودية مشاركة الإناث في قوة العمل، خاصة عند مقارنتها مع مثيلاتها في العديد من الدول العربية والإسلامية.

(وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة، 1329-1425 هـ)

كما أن هناك ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتعزى محدودية النشاط الاقتصادي للمرأة، بدرجة كبيرة، إلى ضيق مجالات العمل المتاحة لها.

ثانياً : الوضع الراهن لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية :

من المعلوم أن مخرجات التعليم الثانوى العام هي مدخلات التعليم العالي والجامعى ، وبالنسبة للتعليم العام ، شهد عدد خريجي الأقسام العلمية للمرحلة الثانوية ارتفاعاً ملموساً خلال خطة التنمية السابعة، حيث ارتفع عددهم من (72305) عام 1419/1420 هـ إلى (114892) عام 1423/1424 هـ، وازدادت نسبتهم في إجمالي خريجي المرحلة الثانوية من (43.9%) إلى (51.4%) خلال المدة نفسها.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي والعالي، تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم العالي إلى أن عدد الكليات العلمية في المملكة ارتفع من (105) كليات عام 1420/1421 هـ إلى (108) كليات عام 1423/1424 هـ. كما شهدت المدة نفسها ارتفاعاً ملموساً في أعداد الطلبة المقيدين بمرحلة البكالوريوس في المجالات العلمية، حيث ارتفع عددهم من (39995) طالباً إلى (63779) طالباً بمعدل نمو سنوي متوسطه (12.4%). ورافق ذلك تزايد الإقبال على التخصصات العلمية لطلبة الدراسات العليا وبمعدل

نمو سنوي متوسط قدره (11.2%)، وارتفع عدد المبتعثين خارج المملكة في التخصصات العلمية إلى نحو (6038) مبتعثاً عام 1424/1423 هـ مقارنة بنحو (2422) مبتعثاً عام 1420/1419 هـ.

وبالنسبة للمتخفين بالتعليم العالي ، فقد ارتفع عدد الطلاب والطالبات المسجلين في الجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية بمرحلة البكالوريوس من (282433) طالباً وطالبة عام 1420/1419 هـ إلى (366344) طالباً وطالبة عام 1424/1423 هـ، وذلك بمعدل نمو متوسط قدره (6.7%)، وقد شكلت الطالبات ما يزيد عن (69.5%) من مجموع المسجلين عام 1424/1423 هـ. منهن (77.6%) يتبعن كليات البنات.

وبالنسبة للقبول في التعليم العالي، فقد بلغ إجمالي المقبولين (المستجدين) في الجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية (126752) طالباً وطالبة في عام 1424/1423 هـ مرتفعاً من (83486) طالباً وطالبة عام 1420/1419 هـ ، بمعدل نمو متوسط قدره (11%) وبالتالي فقد تم استيعاب نسبة نحو (57%) من خريجي وخريجات المرحلة الثانوية .

(وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة، 1425-1329 هـ)

جول (1)

أعداد المسجلين المنتظمين طلبة وطالبات بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية بمرحلة البكالوريوس

في خطة التنمية السابعة

المؤسسة التعليمية		1420/19 هـ	1424/23 هـ
جامعة الملك سعود	47067	46479	
جامعة الملك عبدالعزيز	29320	34298	
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	7157	7436	
جامعة الملك فيصل	10332	11511	

27613	26116	جامعة الإمام محمد بن سعود
9942	11740	جامعة الملك خالد
4104	3748	الجامعة الإسلامية
25849	21764	جامعة أم القرى
197570	125189	كليات البنات
1542	00	الكليات الأهلية
366344	282433	المجموع

المصدر: وزارة التعليم العالي.

المتخرجون من التعليم العالي :

تزايدت أعداد الخريجين انسجاماً مع النمو الملحوظ في أعداد المستجدين في مؤسسات التعليم العالي، فقد بلغ مجموع المتخرجين في مرحلة البكالوريوس أكثر من (53) ألف طالب وطالبة عام 1424/1423 هـ مرتفعاً من نحو (38) ألف طالب وطالبة عام 1420/1419 هـ، بمعدل نمو متوسط قدره نحو (9%)

وقد بلغ إجمالي المتخرجين من مرحلة البكالوريوس خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة أكثر من (199) ألف طالب وطالبة، منهم نحو (66%) من الطالبات. وقد توزع الخريجون على التخصصات المختلفة كما يلي: (12.5%) منهم في المجالات العلمية والتقنية (العلوم الطبيعية والهندسية والطبية والزراعية)، و(66.4%) في العلوم الإدارية والاجتماعية (الإدارة والاقتصاد والمحاسبة وعلوم الاجتماع وعلم النفس ... الخ)، و(11.8%) في العلوم الإنسانية (اللغات، التاريخ، والآداب)، و(9.3%) في العلوم الإسلامية والشرعية.

الدراسات العليا :

ارتفع عدد الطلبة الملتحقين في الدراسات العليا (دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه) في الجامعات

وكليات البنات من (8847) طالباً وطالبة عام 1420/1419 هـ إلى (10670) طالباً وطالبة عام 1424/1423 هـ وبنسبة (2.9%) من إجمالي الطلاب المقيدین بمرحلة البكالوريوس، وهي نسبة أقل من النسبة المستهدفة بخطة التنمية السابعة وقدرها نحو (10%). كما ارتفع عدد المستجدين في مراحل الدراسات العليا من (3063) طالباً وطالبة إلى (3452) طالباً وطالبة خلال المدة نفسها، في حين ارتفع عدد الخريجين من المراحل الثلاث (دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه) من (1223) خريجاً وخريجة إلى (1729) خريجاً وخريجة خلال المدة المشار إليها، وبلغ إجمالي خريجي الدكتوراه خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة (805) خريجين وخريجات، وخريجي الماجستير (3091)، وخريجي الدبلوم العالي (2111). (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة، 1329-1425 هـ)

جدول (2)

أعداد المقيدین والمستجدين والخريجين بالدراسات العليا

الدرجة	1420/19 هـ			1424/23 هـ			معدل النمو السني المتوسط (%)		
	مقيدون	مستجنون	خريجون	مقيدون	مستجنون	خريجون	مقيدون	مستجنون	خريجون
دبلوم عالٍ	1580	1267	412	1127	618	381	10.8	16.43	1.94
ماجستير	5774	1618	674	7542	2311	1073	6.91	9.32	12.33
دكتوراه	1493	178	137	2001	523	275	7.60	30.92	19.03
إجمالي	8847	3063	1223	10670	3452	1729	4.80	3.03	9.04

المصدر: وزارة التعليم العالي

المبتعثون والدارسون في خارج المملكة :

بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج سواء كانوا مبتعثين من الجهات الحكومية أو يدرسون على حسابهم الخاص نحو (11917) طالباً وطالبة في عام 1424/23 هـ ، وذلك في مختلف مراحل

التعليم العالي، موزعين حسب المراحل الدراسية كما يلي: (56.5%) في مرحلة البكالوريوس، و(15.2%) في مرحلة الماجستير، و(11%) في مرحلة الدكتوراه .

جدول (3)

المتحقون في الدراسات العليا خارج المملكة

عام 1424/1423هـ

بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى *	إجمالي
2293	955	1168	1806	6222
4436	854	147	258	5695
6729	1809	1315	2064	11917

* تشمل زمالة + دبلوم عالٍ. (المصدر: وزارة التعليم العالي.)

أعضاء هيئة التدريس :

وبالنسبة لهيئة التدريس، ارتفع إجمالي أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية من (14959) عام 1420/1419هـ إلى (17456) عام 1424/1423هـ، بمعدل نمو سنوي قدره (3.93%). ورغم النمو في عدد أعضاء هيئة التدريس ارتفع متوسط عدد الطلبة لكل أستاذ من (19.7) إلى (22.5) في الكليات العلمية، أما الكليات النظرية فقد انخفض معدل (أستاذ : طالب) من (34:1) إلى (28:1) خلال المدة نفسها.

نشاط البحث والتطوير:

يمثل نشاط البحث العلمي والتطوير أحد المهام الرئيسة للتعليم العالي خاصة في مراحل الدراسات العليا، وعاملاً أساسياً من عوامل تحسين وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، علاوة على كونه رافداً رئيساً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تقدر نسبة العاملين في نشاطات البحث العلمي والتطوير إلى عدد السكان بنحو (23) فرداً لكل (100) ألف نسمة، وهو معدل متواضع قياساً بالمعدلات المماثلة في الدول المتقدمة الذي يصل إلى نحو (500) فرد لكل (100) ألف نسمة.

وقد أشارت دراسة مسحية للوضع الراهن للبحوث والدراسات للمدة 1420/1419-1424/1423 هـ إلى أن الأبحاث المنفذة خلال تلك المدة بلغ عددها (2699) بحثاً، توزعت حسب المجال كما يلي: (38.6%) للطب، (23.2%) للهندسة، (20.5%) للزراعة، (17.7%) للعلوم الأساسية. أما بالنسبة لتوزيعها حسب النوع فكانت كما يلي: (53.4%) للبحوث التطبيقية، (10.3%) للبحوث التطويرية، و(36.3%) للبحوث الأساسية. كما دلت تلك الدراسة على عدم حدوث تغير ملحوظ سواء في مجالات أو نوع البحوث المنفذة خلال مدة الدراسة. (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة، 1329-1425 هـ)

وتقدر نسبة الإنفاق على نشاط البحث والتطوير بنحو (0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متواضعة قياساً بالمعدلات في الدول المتقدمة والسريعة النمو، وتهدف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية إلى زيادة هذه النسبة لتصل إلى (2%) بحلول عام 1446/1445 هـ.

ثالثاً : التحديات والمخاطر :

هناك عدة تحديات فيما يتعلق بأوضاع الفتاة السعودية تعكسها خطة التنمية الثامنة ، حيث يتضح من مراجعة المؤشرات المتعلقة بأوضاع المرأة السعودية حصول تقدم كبير في المجالات التعليمية والصحية، وبقدر أعلى من مشاركتها بالنشاط الاقتصادي. ومع هذا هناك عدة تحديات من بينها مايلي :

الأمية :

على الرغم من التطور الكبير الحاصل في البنية التعليمية للسكان وخاصة الإناث، إلا أن البيانات المتاحة تبين وجود نسبة غير قليلة من الأميات، حيث تبين نتائج البحث الديمغرافي لعام 1421 هـ ، إن نسبة الأمية بين الإناث من السكان السعوديين (10 سنوات فأكثر) بلغت (28.9%) من إجمالي الإناث. والنسبة المماثلة للذكور كانت (11.1%).

نوع التعليم الثانوي (المخرجات) :

من خلال تتبع تطور أعداد مخرجات التعليم الثانوي حسب الفرع (علمي وأدبي) خلال العقد الأخير ، يلاحظ أمران على جانب كبير من الأهمية، الأول: هو تفوق أعداد المخرجات من الإناث على الذكور ولجميع السنوات المعنية، وأن العدد الأكبر هو لمخرجات الفرع الأدبي من الإناث، حيث (61%) من مجموع مخرجات الإناث كانت من الفرع الأدبي. أما الأمر الثاني ، فيتعلق بالتباين في التوجه بين الذكور والإناث، ففي الوقت الذي كان التوجه الأساس للإناث نحو الفرع الأدبي، كانت الصورة معكوسة للذكور حيث نحو (65%) من مخرجات التعليم الثانوي كانت من الفرع العلمي. بعبارة أخرى إن اختيارات الذكور لمسارات التعليم الثانوي هي أكثر ملاءمة لتوجهات سوق العمل والاقتصاد الحديث (حيث يبرز الطلب على الاختصاصات العلمية والتطبيقية).

الطاقة الاستيعابية :

من المتوقع زيادة الطلب على التعليم العالي في المستقبل المنظور نتيجة عوامل ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية. ويتمثل العامل الديمغرافي في معدلات النمو المرتفعة نسبياً لشرائح صغار السن والشباب من السكان الذي يتوقع انخراطها في نظام التعليم العام وتخرجها منه خلال السنوات المقبلة .

الكفاية الداخلية :

يعد تطوير الكفاية الداخلية لنظام التعليم العالي من أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، فتجاوز عدد السنوات المقررة للتخرج، وانخفاض نسبة الخريجين إلى المستجدين تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة هذا النظام على تلبية الطلب المتنامي على الالتحاق بالتعليم العالي من خريجي المرحلة الثانوية. ولا شك أن كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومستوى البرامج الدراسية، وفعالية الجهاز الإداري للجامعات والكليات، تُعد من أبرز العوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية .

الكفاية الخارجية :

تُعد قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية واحتياجات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية في المملكة. كما يعد تطوير الكفاية الخارجية لنظام التعليم العالي لب هذه القضية. فتعزيز الكفاية الخارجية للتعليم العام والكفاية الداخلية لنظام التعليم العالي شرطان ضروريان لتحسين كفاءة التعليم العالي الخارجية، علاوة على ضرورة توفر سوق عمل خال بصورة كبيرة من العقبات التي قد تعيق من دوره كمحفز للملتحقين في نظام التعليم العالي لاختيار مجالات التخصص التي يحتاجها سوق العمل .

الطلب على التعليم العالي :

بناء على توقعات أعداد خريجي المرحلة الثانوية، ونسبة التحاقهم بمرحلة التعليم العالي، توقعت خطة التنمية الثامنة أن ينمو عدد المستجدين في الجامعات وكليات البنات الحكومية والجامعات والكليات الأهلية ليلبلغ أكثر من (164) ألف طالب وطالبة في العام الأخير من الخطة ، كما توقعت أن يبلغ إجمالي المتخرجين من الجامعات وكليات البنات والجامعات والكليات الأهلية نحو (130) ألف خريج وخريجة في العام الأخير من الخطة .

وعلى صعيد الدراسات العليا، كان هناك توقع أن ترتفع نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من خريجي مرحلة البكالوريوس من (2.9%) عام 1424/1423 هـ إلى (6%) عام 1430/1429 هـ ، وأن يصل عدد خريجي هذه المرحلة (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) إلى نحو (15) ألف خريج وخريجة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.

وربما توضح الأرقام الواردة في الجداول التالية اتجاهات نمو الطلب على التعليم العالي بالمملكة :

جدول (4)

المستجدون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية

خطة التنمية الثامنة

المناطق	فعلي (متحقق)	تقديري	متوقع
	1424/23 هـ	1425/24 هـ	14230/29 هـ

41306	36773	34739	الرياض
39075	34652	31496	مكة المكرمة
11483	9115	8937	المدينة المنورة
11847	9417	9072	القصيم
14204	12059	11259	الشرقية
14648	12156	11716	عسير
4595	2154	2075	تبوك
3935	2021	1947	حائل
3207	1417	1365	الحدود الشمالية
5913	4492	4326	جازان
3598	2156	2077	نجران
4505	3303	3182	الباحة
5705	4734	4561	الجوف
164021	134449	126752	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول (5)

الخريجون في التعليم العالي خطة التنمية الثامنة

الجهة	فعلي (متحقق)	تقديري	متوقع
	1424/23هـ	1425/24هـ	14230/29هـ
الجامعات وكليات البنات	53258	58531	127950
الجامعات والكليات الأهلية	29	461	1975
خريجو البعثات	1129	1257	2180
الإجمالي	54416	60249	132105

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول (6)

الخريجون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية

خطة التنمية الثامنة

المناطق	فعلي (متحقق)	تقديري	متوقع
	1424/23هـ	1425/24هـ	14230/29هـ
الرياض	15225	17511	35850

32794	15128	13266	مكة المكرمة
8839	3396	3558	المدينة المنورة
9131	3872	4144	القصيم
11461	8479	7524	الشرقية
11787	4540	4469	عسير
2089	1517	1224	تبوك
1959	1213	1061	حائل
1374	0	0	الحدود الشمالية
4356	2123	1712	جازان
2491	0	0	نجران
3203	1213	1104	الباحة
4591	0	0	الجوف
129925	58992	53287	المملكة

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

تخصصات الإناث في التعليم العالي :

يبين نمط مشاركة الإناث في التعليم العالي استمرار ذات التوجهات القائمة في التعليم الثانوي قدر تعلقها بالمسارات النظرية أو التطبيقية، فمن مجموع مخرجات التعليم العالي (دبلوم وجامعي ودراسات عليا) من الإناث والبالغ عام 1423/1422 هـ ما مجموعه (40919) طالبة، كانت حصة تخصصات "التربية والتعليم" (32201) خريجة بنسبة (86%) من مجموع المخرجات.

وقضية تنويع التخصصات أكثر إشكالية من كونها محصورة بالإناث، حيث إن التوجه العام لطلبة التعليم العالي (الذكور والإناث) هو نحو العلوم الإنسانية (التخصصات الأدبية النظرية)، والابتعاد عموماً عن التخصصات العملية والتطبيقية، فعلي سبيل المثال لم تتجاوز حصة الذكور في التخصصات الهندسية والطب والعلوم الصحية (26.8%) من مجموع مخرجات الذكور. وبالتالي فإن نسبة المتخرجين من التخصصات العملية والتطبيقية لا تتعدى (25%) مقارنة بخريجي التخصصات في العلوم الإنسانية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن قطاع التعليم العالي يواجه مشكلة تتعلق بضعف الموازنة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طلبة التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى. علماً بأن هذا الضعف في الموازنة يصبح أكثر حدة عند الإناث منه عند الذكور.

المشاركة الاقتصادية للإناث :

هناك سمتان أساسيتان لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: الأولى، هي محدودية المشاركة في قوة العمل التي لم تتجاوز (14%) من مجموع قوة العمل. أما السمة الثانية، فتتمثل في اقتصار مشاركة المرأة، وإلى حد كبير، في العمل بوظائف قطاعي التعليم والصحة، وبالتالي ابتعادها عن نشاطات إنتاجية مهمة، كتلك المرتبطة بتقنية المعلومات والاتصالات والتجارة والمصارف وغيرها.

التمركز القطاعي والمهني للإناث:

تتضح عند مراجعة أنماط توزيع العمالة حسب النشاط القطاعي والمهني، تبعات التوجهات التخصصية للإناث في التعليم العالي وتمركزها في التربية والتعليم والعلوم الإنسانية. حيث تتركز المشتغلات السعوديات وبشكل حاد في قطاع التعليم (الوظائف التعليمية والإدارية) الذي بلغت حصته (85.8%) من مجموع المشتغلات، يلي ذلك قطاع الصحة والعمل الاجتماعي (6.1%)، والإدارة العامة (4.4%). ومع الاختلاف في حدة التركز فإن الصورة لا تختلف مع الذكور، حيث إن حصة قطاعات الخدمات هي المهيمنة في استحوادها على النسبة الأكبر من مجموع المشتغلين الذكور، فالإدارة العامة كانت حصتها (46.82%)، يليها نشاط التعليم وكانت حصته (14.2%).

بطالة الإناث :

إذا كانت سمة تشغيل الإناث هي محدوديتها، فإن السمة المصاحبة هي الحصة العالية نسبياً من المتعطلات. فقد بلغت نسبة الإناث العاملات لعام 1423 هـ إلى مجموع العاملين (12.8%)، في حين كانت نسبة المتعطلات إلى مجموع المتعطلين (33.2%)، أما إجمالي معدل البطالة، فقد بلغ (21.7%) للإناث و(7.6%) للذكور. وتتطلب هذه الحالة اعتماد سياسات تتجه إلى معالجة بطالة الإناث وبلورة آليات مناسبة لتنفيذها. وهذا يستدعي دراسة هذه الحالة تفصيلاً لتحديد نمط البطالة واتجاهاته، حيث لا يمكن الاستمرار في هذه المعدلات العالية لبطالة الإناث. (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة، 1329-1425 هـ)

وتؤكد مراجعة البيانات المتوافرة عن بطالة الإناث أن أحد أبرز أسبابها هو استمرار العلاقة الضعيفة بين التعليم والتشغيل أو بعبارة أخرى عدم مواءمة التوجهات التخصصية في التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، فقد بلغت نسبة حاملات الشهادة الجامعية (50.6%) من مجموع العاطلات (الباحثات عن العمل) لعام 1423 هـ

وفي إطار هذا الموضوع من المفيد الإشارة هنا إلى الإشكالات الإضافية المتأتية من مخرجات التعليم الثانوي، وغلبة أعداد الإناث من حملة الشهادة الثانوية الفرع الأدبي. فقد تزايدت أعداد مخرجات التعليم الثانوي من الفرع الأدبي من (29660) خريجة لعام 1414 هـ إلى (70418) خريجة لعام 1423 هـ

وفيما يلي إشارة إلى بعض البيانات حول البطالة النسائية التي تعكس جانباً من مشكلة ضعف التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في بعض التخصصات :

في تصريح معالي وزير الخدمة المدنية (محمد الفايز) لجريدة عكاظ (ص 5) بتاريخ 2009/5/27 م العدد 15614 ، يتضح ان هناك ضعفا في التوافق بين مخرجات التعليم العالي في بعض التخصصات النسائية والوظائف المتاحة ، حيث بلغ عدد المتقدمات لوظائف التعليم عام 1430/1429 هـ 280 ألف والمتاح 17 ألف وظيفة فقط .

وهناك عجز في المخرجات التعليمية في الوظائف الصحية والطبية والتي مازال يستعان فيها بغير سعوديين بنسبة تتجاوز 80% ، وهناك 37 ألف وظيفة نسوية مشغولة بغير سعوديات (32 ألف في

التخصصات الصحية و1700 عضوات هيئة تدريس جامعي) والجدول التالي يوضح أمثلة للعجز والزيادة في بعض التخصصات في مجال التعليم :

جدول (7)

الفاض والعجز في بعض التخصصات من الاناث في مجال التعليم (1429هـ/1430هـ)

التخصص	عدد المتقدمات	المتاح	العجز والفائض
علوم شرعية	56690	3551	+ فائض خريجات
لغة عربية	56262	3339	+ فائض خريجات
لغة انجليزية	1029	2687	- عجز
رياضيات	1757	3418	- عجز

الإناث وفرص التوظيف في الدولة :

هناك 300 ألف مواطنة سعودية في مختلف مجالات العمل من أبرزها التعليم العام والعالى والصحة والخدمة الاجتماعية ، يشكلن نسبة 35% من اجمالي العاملين بالمملكة المشمولين بنظام التقاعد المدني ، عام 2009 م ونسبة الموظفات في بعض القطاعات تفوق نسبة الرجال (صحيفة عكاظ ، ص 5، العدد 15614 وزير الخدمة المدنية)

بلغت نسبة النساء السعوديات المشتغلات في الدولة في وظائف المراتب والوظائف التخصصية والمستخدمين (30%) من مجموع المشتغلين (ذكور وإناث - جميع الجنسيات). ومن مجموع الإناث السعوديات المشتغلات في الدولة والبالغ (224965) لعام 1423/1424 هـ ، بلغت نسبة المشتغلات حصراً في الوظائف التعليمية (83.4%)، مما يعني أن وزارة التربية والتعليم هي أكبر مُشغِّل للنساء في المملكة، تليها وزارة الصحة حيث بلغت نسبة الوظائف الصحية (5.4%).

وتقدر نسبة خريجي وخريجات المرحلة الثالثة من التعليم (البكالوريوس، الدراسات العليا) بنحو

(31.9%) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل خلال خطة التنمية الثامنة. مما يعكس ارتفاعاً نسبياً في معدل مشاركة الأفراد من الفئة العمرية (25-54) سنة.

وتمثل خريجات المرحلة ما بعد الثانوية نحو (76%) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من الإناث خلال خطة التنمية الثامنة، فيما يمثل خريجو ما بعد الثانوية ما نسبته (22%) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من الذكور، مما يشير إلى أن الزيادة في معدل المشاركة الكلية لخريجي مرحلة ما بعد الثانوية ترتبط بدرجة كبيرة بالزيادة في معدل مشاركة الإناث.

رابعاً : نواحي القوة (الفرص والايجابيات) Strength & Opportunities

هناك مشروعات ومبادرات ومنافسات ومنح ابتعاث فيما يتعلق بالتعليم العالي مثل :

مشروع الابداع والتميز – مشروع آفاق – الكراسي البحثية- مراكز التميز البحثي- مراكز الأبحاث الواعدة- منافسة تطوير الأقسام الأكاديمية- منح خادم الحرمين الشريفين للابتعاث وغير ذلك

والمنتبع لخطط التنمية بالمملكة يجد أن التعليم يعد من الأولويات الأساسية في تلك الخطط ، ويبدو ذلك جلياً من خلال الآتي : (المدهرى ، عبد الله ، 1418هـ)

- 1 – زيادة الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي في خطط التنمية : فقد بلغت الاعتمادات المالية للتعليم خلال خطة التنمية الثانية حوالي 73.8 بليون ريال ، وفي الخطة الثالثة بلغت الاعتمادات المالية 122.5 بليون ريال ، وفي الرابعة 123 بليون ريال ، وفي الخامسة 141.942 بليون ريال .
- 2 – زيادة مؤسسات التعليم : لقد بلغ عدد المدارس والكليات في بداية الخطة الرابعة 15093 مدرسة وكلية ، وصلت في نهاية الخطة 16609 مدرسة وكلية ، وفي نهاية الخطة الخامسة وصل العدد إلى 21284 ، وفي السنة الأولى من الخطة السادسة وصل عدد المدارس والمعاهد والكليات إلى 21854 بزيادة قدرها 570 مدرسة وكلية خلال سنة واحدة .
- 3 – زيادة عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم : فقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي ليلبلغ في عام 1416هـ 208865 طالباً وطالبة ، بينما كان في عام 1406هـ 104093 طالباً وطالبة .
- 4 – زيادة أعضاء هيئة التدريس : رافقت الزيادة في أعداد الطلبة والطالبات المسجلين في جميع مراحل

التعليم العام والخاص ، والتعليم الجامعي زيادة في عدد أعضاء الهيئة التدريسية ؛ ففي التعليم الجامعي ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من 9724 عام 1406هـ إلى 11876 في عام 1416هـ وهذا العدد مستمر في الزيادة .

خامسا : استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية :

في اطار العرض السابق لمحاوّر الدراسة الحالية ، فان هناك عدة مؤشرات يمكن أن تبني عليها محاولة استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية منها :

- توقعات السكان 1455هـ
- الطلب على التعليم العالي للفتاة
- القبول والقيد و خريجات الثانويات
- قوة العمل (مشاركة الاناث في قوة العمل)
- البطالة النسائية (بطالة المتعلّقات خريجات التعليم العالي)
- احتياجات سوق العمل النسوى
- الانفاق على التعليم

وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات :

مؤشر توقعات السكان :

بلغ عددالسكان 23 مليون نسمة عام 1425 هـ منهم حوالى 17 مليون سعودى بنسبة 74% ، ويتوقع أن يرتفع عدد السكان فى المملكة الى حوالى 30 مليون نسمة عام 1445 هـ ،سوف يشكل السعوديون منهم 22حوالى مليون نسمة ،بنسبة حوالى73.3% ، كما يتوقع ان يصل عدد السكان الى حوالى 35 مليون نسمة عام 1455هـ ، منهم حوالى 26 مليون سعودى بنسبة حوالى 74.3 % ، وسوف تشكل هذه الزيادة السكانية ضغوطا على مؤسسات التعليم لاستيعاب الزيادة السنوية المتوقعة .

مؤشر الطلب على التعليم العالي للفتاة السعودية :

هناك زيادة مستمرة فى الطلب على التعليم العالي للاناث ،وسوف تستمر هذه الزيادة مستقبلا ، حيث

أن مخرجات الثانوية العامة من الاناث فى زيادة مستمرة عن الذكور، كما أن اتجاهات الطلب على التعليم للاناث أكبر منها للذكور

مؤشر اتجاهات القبول والقيد :

تشير اتجاهات القبول والقيد الى استمرار زيادة قيد الاناث فى التخصصات الأدبية النظرية (نتيجة زيادة مخرجات التخصصات الأدبية فى الثانويات بشكل عام والاناث بشكل خاص) وعلى سبيل المثال تزايدت أعداد مخرجات التعليم الثانوي من الفرع الأدبي من (29660) خريجة لعام 1414هـ إلى (70418) خريجة لعام 1423هـ

مؤشر قوة العمل (مشاركة الاناث فى قوة العمل)

هناك تحسن فى نسبة مشاركة خريجات التعليم العالى فى قوة العمل ،ولكنها مازالت دون المستوى المأمول نتيجة ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل .
فمثلا قدرت نسبة خريجي وخريجات المرحلة الثالثة من التعليم (البكالوريوس، الدراسات العليا) بنحو (31.9%) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل خلال خطة التنمية الثامنة. مما يعكس ارتفاعاً نسبياً فى معدل مشاركة الأفراد من الفئة العمرية (25-54) سنة ، وتمثل خريجات المرحلة ما بعد الثانوية نحو (76%) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من الإناث .

مؤشر البطالة النسائية :

على الرغم من تحسن نسبة مشاركة خريجات التعليم العالى فى قوة العمل ، فما زالت مشكلة البطالة بين الاناث خريجات التعليم العالى ، هذا فى ذات الوقت الذى مارالت تعاني فيه بعض القطاعات من العجز فى بعض التخصصات النسائية مما يعكس خلل التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل ،
فمثلا هناك عجز فى المخرجات التعليمية فى الوظائف الصحية والطبية والتى مازال يستعان فيها بغير سعوديين بنسبة تتجاوز 80% ، وهناك 37 ألف وظيفة نسوية مشغولة بغير سعوديات (32 ألف فى التخصصات الصحية و1700 عضوات هيئة تدريس جامعى) كما أن هناك فائض فى عدة تخصصات فى الوظائف التعليمية .

مؤشر احتياجات سوق العمل النسوى :

مازال سوق العمل النسوى بحاجة الى تخصصات من خريجات التعليم العالى كما سبق القول ، وفيما يلى أمثلة لهذه

الاحتياجات فى بعض القطاعات :

(ا) الاحتياجات من الوظائف التعليمية حتى عام 1936/1937 هـ :

يتوقع زيادة الطلب على المعلمات فى التخصصات التالية :

(وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للتخطيط ، 1426هـ)

- رياضيات المرحلتين الابتدائية والثانوية
 - اللغة الانجليزية للمرحلتين الابتدائية والثانوية
 - العلوم لمرحلتى الابتدائية والمتوسطة
 - الحاسب الآلى فى كل المراحل
 - اللغة العربية فى المرحلتين المتوسطة والثانوية
 - التربية الفنية فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة
- (ب) الاحتياجات من الوظائف الصحية :

جدول (8)

الاحتياجات من الوظائف الصحية عام 1440 هـ

الاحتياجات عام 1440 هـ			الواقع عام 1425/1424 هـ				
%	الزيادة	اجمالى	السعودة %	مجموع	غير سعودى	سعودى	الفئة
48	18624	57049	22	38425	29904	8521	أطباء
49	2075	6351	25	4276	3196	1080	أطباء أسنان
91	6168	12946	22	6778	5324	1454	صيادة
49	35768	109282	21	73514	57412	16102	تمريض

المصدر : دراسة الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة الصحية وامكانيات السعودية حتى عام 2040 م ، وزارة الصحة
1426 هـ

(ج) المهندسون فى القطاعين العام والخاص :

جدول (9)

أعداد المهندسين فى القطاعين العام والخاص

أعداد المهندسين فى القطاعين العام والخاص				
القطاع	سعودى	غير سعودى	مجموع	السعودة %
العام	5777	1856	7633	76
الخاص	16028	83052	99080	16
مجموع	21805	84908	106713	20

(المصدر : الهيئة السعودية للمهندسين ، 1426 هـ)

مؤشر الانفاق على التعليم :

هناك مايشير الى زيادة مستقبلية متوقعة فى الانفاق على التعليم العالى بالمملكة ، حيث بلغت الميزانية المخصصة للبحث العلمى والتعليم والتدريب والابتعاث 122 مليار ريال عام 1430/1429 هـ وهى تمثل نسبة حوالى 25% من ميزانية الدولة . وهذا دليل على الجهد الرسمى فى دعم التعليم والبحث العلمى ، اضافة الى المبالغ التى خصصت لكراسى البحث العلمى فى الجامعات (صحيفة عكاظ فى 2009/5/27 م، العدد 15614 ، ص 27)

سادسا : سيناريوهات الطلب على التعليم العالى للفتاة السعودية حتى عام 1455 هـ :
سيناريوهات للدراسة والتأمل :

- سيناريو الطموح 50 % من الشريحة العمرية (17-24) عاما
- سيناريو الواقع (مخرجات الثانوية العامة)

- سيناريو نمو المدخلات / المخرجات من التعليم العالي

- سيناريو احتياجات سوق العمل النسوى

فيما يلي عرض أربعة سيناريوهات لتوقعات نمو الطلب على التعليم العالي للفتاة للتعرف على اتجاهات الطلب على التعليم العالي بالمملكة وإمكانية التوسع في التعليم العالي للفتاة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الملحقين بهذا النوع من التعليم.

السيناريو الأول : سيناريو الشريحة العمرية (17- 24) سيناريو الطموح

ويتمثل هذا السيناريو فى تقدير أعداد الطالبات المتوقع قيدهن بالتعليم العالي في ضوء نسبة 50 % من إجمالي عدد السكان في الشريحة العمرية (17 – 24 عام) :

السيناريو الثانى : أعداد الطلاب المتوقع قيدهم بالتعليم العالي وفقا للأعداد المتوقعة من خريجي المرحلة الثانوية حتى عام 1455 هـ :

وهذا يعنى قبول جميع الناجحين فى الثانوية العامة بالتعليم العالي (أقصى قدر من التعليم لأكبر عدد من الفتيات)

و يعتمد هذا السيناريو على الأعداد المتوقعة من خريجي المرحلة الثانوية والتي يتم حسابها من خلال الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم

السيناريو الثالث : سيناريو الواقع

أعداد الطالبات المتوقع قيدهن بالتعليم العالي حتى عام 1455 هـ وفقا للنسب الواقعية :

يعتمد هذا السيناريو على تقدير أعداد الطالبات المتوقع قيدهن بمؤسسات التعليم العالي في ضوء الواقع حيث تم حساب عدد الطالبات الملحقات بالتعليم العالي بالمملكة خلال سنوات سابقة ، ثم حساب متوسط معدل التغير والذي يتم الاعتماد عليه لحساب التوقعات المستقبلية .

السيناريو الرابع : سيناريو احتياجات سوق العمل النسوى (التعليم وسوق العمل)

يؤكد هذا السيناريو على التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل النسوى من التخصصات والمهن المختلفة .

يعتمد هذا السيناريو على تقدير احتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم العالي من الفتيات ويتم ذلك بطرق عديدة من خلال التقديرات المستقبلية وسؤال مؤسسات الأعمال واحصاءات وزارة الخدمة المدنية ... الخ

توصيات اقتراحات :

- تطوير برامج دراسية في التعليم عن بعد Distance Learning لاأعداد الفتاة السعودية للعمل عن بعد working (Home Tele-working)
- إعادة توزيع الطالبات على التخصصات لمراعاة احتياجات سوق العمل النسوى
- توجيه وارشاد الطالبات الى التخصصات التى يطلبها سوق العمل مستقبلا
- دراسات توقع الطلب الاجتماعى على التعليم العالى للفتاة
- دراسات احتياجات سوق العمل من المتخرجات من التعليم العالى مستقبلا
- توزيع خدمات التعليم العالى للفتاة فى ضوء مدخل نظم المعلومات الجغرافية GIS
- مراعاة أسس ومعايير افتتاح كليات جديدة :
- وضعت وزارة التعليم العالى فى المملكة عدة أسس ومعايير افتتاح كليات جديدة هى :
- الكثافة السكانية – تلبية احتياجات سوق العمل – الطاقة الاستيعابية للجامعات القريبة – حجم المجتمع الطلابى فى التعليم العام – الموقع الجغرافى للكلية المراد افتتاحها – مدى توفر التعليم العالى الأهلى .

بعض مصادر البحث للمراجعة والاطلاع

- 1- البابطين ، عبدالعزيز عبدالوهاب : أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، المنعقدة في الفترة 25 – 1418/10/28 هـ الموافق 22-1998/2/25 م ، ص 643
- 2- المدهرى ، عبدالله فرحان : الطلاب المتوقع التحاقهم بالتعليم الجامعي خلال خمسة عشر عاماً في ضوء الإمكانيات المتاحة ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، المنعقدة في الفترة 25 – 1418/10/28 هـ الموافق 22-1998/2/25 م ، ص 365
- 3- جامعة الدول العربية : القرارات الصادرة عن اجتماعات مجلس الجامعة ، الدورة 19 ،

المنعقدة في الرياض، 28-29 مارس 2007م بشأن خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019 م

4- غنايم ، مهنى محمد & الزهرانى ، عبد الله : تطوير الأداء المهني لمعلم المعلم بكليات التربية 000مؤشر لضمان الجودة والاعتماد ، ضمن بحوث مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في الوطن العربي ، جامعة طيبة ، المدينة المنورة (18-20) مايو 2009

5- غنايم ، مهنى محمد: كراسى البحوث العلمية مشروع مقترح لدعم تمويل التعليم العالي الحكومي والخاص في مصر، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمى السابع عشر لكلية التربية بدمياط، التعليم الخاص في مصر والعالم العربى ... الواقع والمستقبل ، 10-11 نوفمبر 2008

6- غنايم ، مهنى محمد : مدخل متكامل لتخطيط التعليم العالي العربي في إطار التخطيط الاستراتيجي ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، 17 - 20 صفر 1429هـ الموافق 24 -27 فبراير 2008م ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران - المملكة العربية السعودية

7- غنايم ، مهنى محمد : أسس بناء الجودة في ادارة التعليم العالي ، ضمن أوراق عمل الملتقى الأول لمسئولي الجودة في الجامعات السعودية الجودة مسؤولية الجميع ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ، 25-27/10/1429 هـ

8- غنايم ، مهنى محمد : اقتصاديات التعليم ، النشأة والمفهوم ، الأهمية والمجالات ، مجلة المعرفة ، عدد ربيع الأول /1429 ، مارس 2008 ، وزارة التربية والتعليم ، المملكة العربية السعودية

9- غنايم ، مهنى محمد : التربية الاقتصادية وآثارها " نماذج وحالات رؤية إسلامية " بتكليف من مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ضمن بحوث ندوة التربية الاقتصادية ، جامعة الأزهر ، يوليو 2002.

10- غنايم ، مهنى محمد : البحث التربوي في خدمة المجتمع العربي، مؤتمر دور كليات التربية في إصلاح التعليم، كلية التربية بدمياط بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة (13-14) نوفمبر 2005.

- 11- غنايم ، مهنى محمد : العوامل المؤثرة في إنتاجية أستاذ الجامعة العربي ، أكاديمية البحث العلمي ، القاهرة فبراير 2004.
- 12- غنايم ، مهنى محمد: واقع تنمية المرأة العربية وتفعيل دورها في تنمية المجتمع ، مؤتمر جامعة جنوب الوادي قنا، فبراير 2001.
- 13- غنايم ، مهنى محمد : المرأة العربية بين التعليم والعمل ، المؤتمر السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة ، 2001.
- 14- وزارة التعليم العالى ، وكالة الوزارة للشئون التعليمية ، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية : أسس ومعايير افتتاح كليات جديدة فى وزارة التعليم العالى ربيع الأول 1427
- 15- وزارة التعليم العالى www.mep.gov.sa
- 16- وزارة الاقتصاد والتخطيط : خطة التنمية الثامنة 1425/1426 – 1429/1430 هـ
- www.mep.gov.sa